لم تكن هذه الورقة والبحث التي تجيب على أساسها ممكنة دون الدعم السخي المقدم من الزملاء في مندى القتصاديين العرب، بالضافة إلى العمل المواتي التي وفرتها المؤسسة العربية للسياسات - المنظور الليبرالي الجديد السياسي للشرق الوسط وشمال أفريقيا ، خاصة عبر إجراء بعض المقابلات الميدانية. ويعرب الكاتب عن امتنانه لريتشارد

على الرغم من تجذر الفساد وسوء الدارة والزبائنية في سوريا، تمتعت البلد طويلً بالمن الغذائي والدوائي قبل العام 2011 ولم تكن تلجأ إلى الستيراد في هذين القطاعين إل فيما يتعلق بالمنتجات التخصصية. أما في ظل النديار الحادية الجانب فقد بات الشعب السوري يتمتع بشكل كبير على الحتارة مع تركيا ولبنان وعلى المساعدات الخارجية وعطول المطار، مما قد يعرضه لخطر كبير إذا طالت تنرات الجفاف. أما في قطاع الطاقة، فقد كان إنتاج النفط السوري يعاني من تراجع كبير أصلً قبل النزاع حيث انخفض مزيان تجارة النفط والمشتقات النفطية من فائض بقيمة 1.2 مليار دولر في العام 2011 إلى عجز بقيمة 4.4 مليار دولر في العام 2012. وقد أثرت ندرة الوقود وارتفاع أسعاره على الشركات الصغيرة والمتوسطة وعلى السكان بشكل عام، وانعكس هذا المر في اللجوء إلى المولدات الكهربائي وخفض إنتاج المياه المعالجة ومياه الري. وأدى الحظر المفروض على استيراد سوريا للنفط ومشتقاته إلى اعتمادها بالكامل على المدادات النفطية من إيران وروسيا. وبسبب الحاجة الملحة، قامت جميع الطراف، بما فيها قوات سوريا الديمقراطية)قسد(ومجموع ISIL ، بتهريب النفط من المناطق الخاضعة لسيطرة

ذلك أزمة جائحة كوفيد-19 وتدابير الغلق العام التي تفاقمت الأزمة الراهنة. وأدى تراجع

على الرغم من الانسحاب الأحادي الجانب المفروض في العام 2003، ارتفعت الصادرات المركزية إلى سوريا بشكل كبير، لتصل أحجام الصادرات الذرية والصواريخ المضادة

تُشكل عن تزايدات إجراءات الأمن المتزايد للمدنيين الحاضرة الجانب سبباً إضافياً في ارتفاع "تكاليف المعاملات" التي سيواجهها السكان في أنحاء المطاف. فضلاً عن ذلك، أدت إجراءات جذب المخاطر والتقاط في الأمن التي فرضتها المصارف والشركات الجديدة إلى صعوبات كبيرة في توفير المساعدات غير المشمولة بالعقوبات. ولم يتم وضع أي نظام فعلي للعامل مع معاملات مماثلة جذب المخاطر والتقاط في الأمن على السلع الإنسانية، حتى فيما تعلق بوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية.

الشرق على الزراعة والأمن الغذائي

أدى شح الوقود المستخدم لضخ مياه الري للزراعة، فضلاً عن تكاليف العائلة، إلى انخفاض كبير في الأراضي المزروعة المروية وإنتاج المحاصيل. وأثر ذلك بشكل كبير على الأمن الغذائي في البلاد، إذ أصبحت الزراعة تعتمد إلى حد كبير على هطول الأمطار الموسمية.

إن تراجع وصول إنتاج القمح المروي بسبب التدابير الحادة الجانب والتكاليف العائلة للوقود والسماد وغيرها من المدخلات، جعل الإنتاج السوري يهبط إلى ما دون المستوى اللازم لتلبية الحاجات الخاصة بتوفير الخبز والأمن الغذائي، ذلك أن الحيطاني السنوي كان قد استُنفذ أو تعرض للنهب. وأدى ذلك إلى اعتماد سوريا على واردات القمح، التي تُلبي جزءًا من خلال خطوط الائتمان الإيرانية أو الروسية.

من جهة أخرى، أدت التدابير الحادة الجانب إلى توقف شبه كامل لواردات السماد إلى سوريا. وأدى ذلك، إلى جانب التحديات التي يواجهها الإنتاج المحلي للسماد، إلى التحايل عن استخدام السماد في الإنتاج الزراعي، لا سيما في إنتاج القمح. وترتب على ذلك انخفاض في المحاصيل إلى النصف تقريبًا في الأراضي المروية.

شهدت سوريا أيضًا تراجعًا كبيرًا في إنتاج لحم الغنم والاستهلاك. فانخفضت بالتالي إيرادات أصحاب قطعان الغنم في سوريا. وأدى ذلك بدوره إلى خسارة مصدر مهم للصادرات السورية. كذلك، تعطلت سلسلة القيمة الخاصة بالقطن، مع ارتفاع تكاليف الري. ونتج عن ذلك تراجع كبير في أحد المكونات الأساسية للقطاع الخاص المحلي وأحد مصادر التصدير.

فضلاً عما سبق، انخفضت قيمة الخضار والفاكهة أيضًا ولم تعد تُصدر بنفس الكمية والنظام. ومع تدني الاستهلاك المحلي وارتفاع الأسعار، أصبح المزارعون يعتمدون أكثر على شبكات التصدير غير الرسمية.

هذا وغيرت التدابير الحادة الجانب وتقلبات الأمن المائي في مختلف مناطق السيطرة في سوريا طريقة توزيع وإنتاج الكهرباء في البلاد، مما جعل من الكهرباء جزءًا من أدوات الحرب وورقة للمفاوضات السياسية بين الجهات الفاعلة. وقد حصل الأمر نفسه بالنسبة للقمح أيضًا، لكن على نطاق أوسع.

آثار التدابير الحادية الجانب على

لسيراد المنتجات غير المشمولة بالعقوبات. وزاد تدهور قيمة الليرة السورية إلى مستويات غير مسبوقة وحدوث تضخم مفرط، فرفع ذلك أداء القطاع السوري وسبب بوقوع مأساوية.

كذلك، أدت التداعيات الحادة الجانب، بالإضافة إلى عمليات موازية من النزاع، بشكل تدريجي إلى انهيار القطاع السوري للدولار (دولرة). وكانت النتيجة هي التضخم وانخفاض قيمة العملة المحلية بالدولار الأمريكي. وسبب هذا التضخم، عانى كبير من السكان من الحرمان؛ ومع